

## تقييم فعالية سياسة تقييد الواردات في التخفيف من الأزمة المالية في الجزائر Evaluating The Effectiveness Of import restriction policy In Relieving Algeria's Financial Crisis

سويح جمال\*<sup>1</sup> ، محجوبي حمزة<sup>2</sup>  
Mahdjoubi Hamza , Souiah Djamel

<sup>1</sup> جامعة الأغواط ، الجزائر ، dj.souiah@lagh-univ.dz

<sup>2</sup> جامعة الأغواط ، الجزائر ، hm.mahdjoubi@lagh-univ.dz

تاريخ النشر: 2023-04-06

تاريخ القبول: 2023-02-27

تاريخ الاستلام: 2023-01-07

**المستخلص:** تهدف هذه الدراسة إلى معرفة مدى فعالية السياسة التجارية الحمائية في خفض فاتورة الاستيراد، والمحافظة على رصيد الاحتياطيات الصرف الاجنبي من التآكل، خاصة في ظل انخفاض وتقلبات أسعار النفط في الأسواق الدولية، وبالتالي التخفيف من آثار الأزمة المالية وإعادة التوازن لبعض مؤشرات الاقتصاد الكلية.

وقد خلصت الدراسة إلى هناك استجابة فورية وقوية لمعدلات احتياطيات الصرف الاجنبي لأي صدمة مفاجئة في حجم الواردات خاصة في المدى القصير، وهذا راجع لوجود علاقة ارتباط قوية بين هذين المتغيرين بنسبة 94.52% تدل على أهمية النقد الاجنبي في تسوية المدفوعات الخارجية، كما أن إجراءات منع وتقييد الاستيراد أدت إلى تقليص العجز في الميزان التجاري لكن نتج عنها أيضا ندرة عدة مواد وسلع ضرورية من السوق، بالإضافة إلى ارتفاع معدلات التضخم بسبب عدم مرونة الجهاز الإنتاجي المحلي في تعويض النقص هذه السلع.

**الكلمات المفتاحية:** الواردات ؛ الصادرات؛ احتياطيات الصرف الاجنبي؛ السياسة التجارية الحمائية

**تصنيف JEL : F100 ؛ F310 ؛ F130**

**Abstract:** This study aims to determine the efficacy of protectionist trade policies in lowering import bills , and preventing the balance of foreign exchange reserves from eroding, particularly in light of the decline and fluctuations in oil prices in international markets, thereby mitigating the effects of the financial crisis and rebalancing some macroeconomic indicators.

The study concluded that there is an immediate and strong response to any sudden shock in the volume of imports, particularly in the short term, in the rates of foreign exchange reserves. This is due to the presence of a strong correlation between these two variables at a rate of 94.52%, indicating the importance of foreign exchange in the settlement of external payments. The measures to prevent and restrict imports have also led to a reduction in the deficit in the trade balance, But it also resulted in a scarcity of several necessary materials and commodities from the market, as well as high inflation rates due to the inflexibility of the local production system to compensate for the shortage of these commodities.

**Keywords:** Imports; Exports; Foreign Exchange Reserves; Protectionist Trade Policy

**JEL Classification Codes :** F100 ; F310 ; F130

### 1. مقدمة:

يعاني الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال وإلى يومنا هذا من تبعية مفرطة لقطاع المحروقات وبالتالي أصبح المصدر رئيسي المدر للاحتياجات الصرف الأجنبية وتراكمها، بحكم أنه يستحوذ على نسبة كبيرة من إجمالي الصادرات. بالإضافة إلى التطور الكبير في حجم الواردات خاصة مع انطلاق برامج الإنعاش الاقتصادي وارتفاع أسعار النفط مع بداية الألفية، وتم تمويل هذه الزيادة المطردة في الواردات عن طريق السحب من أرصدة احتياطات الصرف لتسوية المدفوعات الخارجية.

ابتداء من نهاية عام 2014 شهدت أسعار النفط في الأسواق العالمية، انخفاضات حادة بلغت ذروتها عام 2020 بمتوسط 38 دولار للبرميل، نتج عن ذلك تدهورا في المداخل المتأتية اغلبها من صادرات المحروقات، وهو نفس الوضع الذي عاشته الجزائر عام 1986، أثر ذلك على القدرات المالية للدولة واختلال التوازنات الاقتصادية الكلية، وهو ما أدى إلى السعي نحو تنويع الاقتصاد الجزائري من خلال إيجاد مداخل أخرى عن طريق زيادة وتشجيع الصادرات خارج قطاع المحروقات، والتقليل من العجز في الميزان التجاري بالاعتماد على عدة سياسات تحفيزية أهمها كبح حجم الواردات المتزايدة على حساب الصادرات للحد من استنزاف المزيد من النقد الاجنبي، عبر فرض جملة من الإجراءات الجديدة على عمليات الاستيراد، بهدف مواجهة الأزمة المالية والتآكل السريع لاحتياطي البلاد من العملة الصعبة.

بناء على ما تقدم، نقوم بدراسة وتقييم السياسات المتخذة من طرف الجزائر للحد من الواردات والحفاظ على الاحتياطات الصرف الاجنبي لتخفيف من حدة الأزمة المالية جراء انخفاض أسعار النفط، وهذا ما يقودنا لطرح الإشكالية الرئيسية التالية:

**ما مدى نجاعة وفعالية السياسة التجارية الحمائية في تقليص حجم الواردات كألية للتخفيف من الأزمة المالية في الجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط؟**

**فرضيات البحث:** على ضوء إشكالية البحث، وقصد معالجة الموضوع يسعى الباحثين إلى إثبات صحة الفرضيات الآتية:

- يعتمد نجاح السياسات التجارية الحمائية في الجزائر على مدى مرونة الجهاز الإنتاجي في توفير البدائل من السلع الضرورية التي تدخل في دائرة المنع من الاستيراد؛
- تسهم آليات منع وتقييد الاستيراد في تقليص فاتورة الواردات والحفاظ على احتياطات الصرف الأجنبية وإعادة التوازنات الاقتصادية الكلية.

**أهداف البحث:** تهدف هذه الدراسة عموما إلى إبراز ما يلي:

- معرفة أهم الأسباب التي أدت إلى تبني السياسات التجارية الحمائية في الجزائر؛
- مدى فعالية هذه السياسات وأهم النتائج المترتبة عنها؛
- قياس واختبار العلاقة بين حجم الواردات والرصيد النقدي الاجنبي في الجزائر.

**منهج الدراسة:** سنعمد في دراستنا لهذا الموضوع على المنهج الوصفي، لأن التفسير الجيد لا يأتي إلا نتيجة لوصف دقيق يلم بالأطراف الظاهرة من خلال إبراز المبادئ العلمية، وأهم المفاهيم الأساسية المرتبطة بالموضوع كما سنستخدم المنهج التحليلي في دراسة وتقويم الوضع الراهن للاقتصاد الجزائري، من خلال تحليل أهم التطورات الاقتصادية للبلد، وتحليل العلاقة بين أسعار النفط والواردات واحتياجات الصرف الأجنبي، أما المنهج التحليل القياسي فتم استخدامه لتقدير العلاقة الكمية بين تطور حجم الواردات والرصيد من النقد الأجنبي، وذلك باستخدام نموذج الانحدار الذاتي VAR واختبار الاستجابة للصدمات وتحليل التباين لهذه الصدمات وسببية غرانجر المطورة بالنسبة للمدى الطويل. (Toda and Yamamoto-MWALD).

## 2. مفهوم الطلب على الواردات:

يقصد بالطلب على الواردات إجمالي السلع والخدمات المستوردة للبلد عن طريق الموانئ البرية والبحرية والجوية التي تم نقل ملكيتها لتغطية الاحتياجات المحلية للاستهلاك النهائي والوسيط وإعادة التصدير، كما يقصد به السلع والخدمات المنتجة بالخارج التي يتم استيرادها بغية استهلاكها أو استخدامها داخل الاقتصاد الوطني، وبما أن زيادة الواردات سوف تؤدي إلى تخفيض الطلب على السلع والخدمات المحلية لذا فإنها تطرح من قيمة الناتج الوطني الذي يمثل الإنتاج المنتج داخل حدود الوطن.

## 3. محددات الطلب على الواردات:

هناك عدة عوامل ومحددات للطلب على الواردات نذكر أهمها فيما يلي:

**1.3 الدخل:** يؤكد أغلب الاقتصاديين على أهمية الدخل الوطني كعامل محدد مهم في الاقتصاديات المفتوحة

حيث يعتبر الطلب على الواردات دالة في الدخل، وبافتراض ان هذه الدالة خطية فان:  $M = M_0 + my$

**2.3 الاسعار:** تعتبر أسعار الواردات من المحددات الرئيسية للطلب على حجم الواردات، لأن ارتفاع أسعارها يؤدي إلى انخفاض الطلب عليها، في المقابل سيزداد الطلب على البدائل المحلية، مما يؤدي إلى انخفاض كمية وحجم الطلب على الواردات، والعكس صحيح في حال انخفاض الاسعار.

**3.3 الصادرات:** يمكن أن تؤثر الصادرات على الواردات من جانبيين، أولهما أن عائدات الصادرات من العملة الأجنبية تساهم في زيادة وتراكم الاحتياطات الأجنبية التي ستستخدم في الأنفاق على الواردات، وهذا ما قد يساهم في زيادة الاستيراد، إما الجانب الآخر، فإن الصادرات الصناعية وقطاع الصناعة بصفة عامة يحتاج إلى سلع وسيطيه ومواد خام، قد لا تتوفر محليا الامر الذي يحتم استيرادها من الخارج.

**4.3 احتياط الصرف الأجنبي:** تستجيب الواردات في الدول النامية بشكل خاص لاحتياطي الصرف الأجنبي بدرجة قد تكون أكبر من درجة استجابتها لمستوى الدخل، حيث تعتبر احتياطات الصرف في هذه الدول هي المصدر الرئيسي لتمويل الواردات. (مدياني، 2009، الصفحات 21-24)

## تقييم فعالية سياسة تقييد الواردات في التخفيف من الأزمة المالية في الجزائر

5.3 سعر الصرف: ان لتغيرات أسعار الصرف آثار كبيرة على التجارة الخارجية خاصة فيما يتعلق بالصادرات والواردات فمثلا: خفض قيمة العملة يؤدي إلى زيادة الصادرات، بينما ينخفض الأنفاق على الواردات، مما يساعد في تحسين وضع الميزان: (Mucchielli, 2005, p. 82) ويتم ذلك كما يلي:  $e_x + e_m > 1$

حيث: أن  $e_x$  هي مرونة الصادرات والتي تحسب بـ  $e_x = \frac{dX}{X} \times \frac{P}{P}$

إما  $e_m$  فهي مرونة الواردات والتي تحسب بـ  $e_m = \frac{dM}{M} \times \frac{P}{P}$

كما أن تأثير هذه السياسة متفاوت في الأجل القصير وفي الأجل الطويل، ففي الأجل القصير يكون تأثير السعر سلبيا على الحساب التجاري (الصادرات - الواردات)، وذلك ان تخفيض قيمة العملة يؤدي إلى أن تصبح الصادرات أرخص في نظر الأجانب، والواردات تصبح أغلى في نظر المقيمين. وفي الأجل الطويل يكون تأثير إيجابيا على الحساب التجاري، فبعدما تصبح الصادرات أرخص في نظر المشتريين الأجانب والواردات تصبح أغلى في نظر المواطنين المقيمين، فتزداد الصادرات وبالمقابل سوف يقل الطلب المحلي على المنتجات الأجنبية فتقل الواردات. (هويشار، 2006، صفحة 357) وهو ما يتسبب في حدوث ما يسمى بمنحنى "J"، الذي يبين حدوث زيادة في عجز الميزان التجاري مباشرة في أعقاب تخفيض قيمة العملة ثم يتحسن الأمر لاحقا بمرور الوقت.

6.3 السياسة التجارية: ان اتباع السياسة التجارية الحمائية بواسطة عدة أساليب الأدوات، من شأنه أن يخفض من نسبة الواردات، كفرض الرسوم الجمركية مرتفعة، ونظام رخص الاستيراد، ونظام الحصص... الخ، والعكس صحيح في حال تم اعتماد سياسة تجارية حرة، من دون فرض قيود يؤدي إلى زيادة الواردات وتعاضها، خاصة إذا كان الطلب المحلي على السلع والخدمات كبير في ظل محدودية العرض.

### 4. الخلفية النظرية للسياسات التجارية الحمائية:

الحمائية (Protectionnisme) مذهب اقتصادي يراد به حماية السوق الوطنية من المنافسة الأجنبية، أو يراد به زيادة حصيله الضرائب الجمركية للدولة، وذلك إما بحظر استيراد بعض البضائع أو بإخضاعها لرسوم جمركية باهظة. وقد شبّه الاقتصادي الألماني (List) 1846-1789، الاقتصادات الناشئة بالطفل الذي يحتاج إلى الحماية والرعاية، ولذلك يكون من الضروري أن تلجأ الدولة إلى اتباع سياسة حمائية خاصة لحماية الاقتصاد الناشئ من المنافسة الأجنبية لفترة مؤقتة، ثم تلغى هذه الحماية عند بلوغ الصناعة فيه طور النضج والرشد، وتستطيع أن تتنافس الصناعات التي سبقتها في البلدان المتقدمة، لأن المنافسة الحرة حسب (List) لا يستفيد منها إلا الأقوياء والأمم المتقدمة. ولذلك أصبحت هذه النظرية في الحماية تعرف بنظرية "حماية الصناعات الناشئة"، وفي هذا الصدد نجد من تأثر بهذه النظرية وعلى رأسهم الاقتصادي التشيلي Raoul Prebisch، عام 1960، الذي يرى أن من حق الدول النامية حماية صناعاتها الناشئة (زكرياء، 2001)، وذلك من خلال استبدال الواردات بالإنتاج المحلي، لما يمكن أن يحققه من مكاسب محتملة في عمليات التصنيع.

وفي هذه الاستراتيجية تلعب الدولة دورًا رئيسيًا من خلال تأميم الشركات ودعم المنتجين المحليين وتحديد رسوم جمركية مرتفعة، وغيرها من الأدوات والسياسات المختلفة. ويعد كذلك الاقتصادي Kindelberger أيضا من الاقتصاديين المؤيدين والداعمين للحماية، ويستند في ذلك على الحجج التالية:

- **حجة الصناعات الناشئة:** التي تحتاج إلى رعاية خاصة من طرف الدولة، خاصة إذا كان البلد حديث الاستقلال أو خرج من أزمة كبيرة. وهذه الافكار تنطبق مع ما جاء به الاقتصادي (List)؛

- **البلد الجديد:** هو الذي يكون في بداية عهده بالاستقلال يحتاج إلى حماية اكبر، وهذه الحجة تتطابق مع الاولى؛

- **حجة الدفاع والافتخار:** ينبغي للدولة أن تفرض رسوما جمركية على السلع الأجنبية، حتى تشكل بها أرصدة تحمي بها منتجها المحلي أولا، وإعطاء الفرصة للمنتجين المحليين لإنتاج سلع ولو كان ثمنها مرتفعا، المهم هو التمكن من إنتاجها محليا لمواجهة الحالات الطارئة، حينئذ لا يكون لعنصر التكلفة الاعتبار الأول وتسعى الكثير من الدول إلى إنتاج أكبر عدد من المنتجات حتى لا تضع نفسها في وضع المساومات في الأوقات الأزمات الاقتصادية. (شعبان شامي، 2007، الصفحات 04-05).

ومنه يمكن تعريف الحماية على أنها: سياسة تجارية تهدف إلى حماية الإنتاج الوطني من المنافسة الأجنبية وتستند إلى مجموعة من الأدوات التي تحد من الاستيراد وتُعيق ولوج السلع الأجنبية إلى الأسواق الداخلية.

**1.4 الأدوات السياسية التجارية الحماية:** تقوم السياسة التجارية الحماية على مجموعة من الأدوات وهي:

- **الرسوم الجمركية:** وهي ضرائب تفرضها الدول على السلع المستوردة من الخارج أو المصدرة إليه، وتُدفع أثناء عبور هذه السلع للحدود وولوجها إلى داخل التراب الجمركي الخاضع للضريبة أو خروجها منه؛

- **حصص الاستيراد:** وتمثل تقييدا مباشرا لكمية السلع التي يمكن استيرادها سنويا، حيث تحدد الحكومة الكمية المسموح باستيرادها من كل سلعة، وتمنح رخصا للشركات المحلية من أجل توريد هذه السلع في حدود الكميات المحددة؛

- **مكافحة الإغراق:** وهو بيع السلعة بسعر أقل من تكلفة إنتاجها، أو بيعها بأقل من سعرها في البلد المصدر وتعد هذه الممارسة نوعا من المنافسة غير الشريفة، لذلك فإنها مُدانة في جميع الاتفاقيات التجارية الدولية وتسمح اتفاقيات منظمة التجارة العالمية بفرض رسوم جمركية تعويضية على السلع التي يقوم الدليل على أن منتجها يمارسون الإغراق؛

- **المعايير التقنية والصحية:** وهي شروط تحددها التشريعات والقوانين الوطنية، وينبغي توفرها لزاما في السلع من أجل السماح بولوجها إلى السوق الداخلية، وتتعلق بالموصفات التقنية لهذه السلع وجودتها أو بشروط السلامة الصحية؛

## تقييم فعالية سياسة تقييد الواردات في التخفيف من الأزمة المالية في الجزائر

- **المساعدات:** وهي عبارة عن مبالغ مالية تقدمها الحكومة لمنتجي بعض السلع المحلية التي تفتقد القدرة التنافسية ولا تستطيع الصمود أمام البضائع الأجنبية في السوق الداخلية، والهدف منها هو تمكين هؤلاء المنتجين من البيع بأسعار تقل عن الأسعار التي تباع بها السلع المستوردة من الخارج؛

- **تخفيض قيمة العملة:** هو خفض سعر الصرف الرسمي لهذه العملة مقابل عملة دولية مرجعية (مثل الدولار الأمريكي)، بحيث يقل عدد الوحدات من العملة الأجنبية التي يمكن الحصول عليها مقابل وحدة واحدة من العملة الوطنية، ومن شأن هذا الإجراء أن يجعل السلع الأجنبية المستوردة أكثر تكلفة، مقارنة مع السلع المصنعة محليا (الجزيرة، 2016).

2.4 مبررات سياسة الحماية التجارية: يمكن ذكر أهم مبررات سياسة الحماية التجارية في النقاط التالية:

- **حماية الصناعة الوطنية:** تقترح الحماية للصناعات الناشئة على أساس أنها لن تستطيع منافسة الصناعات الأجنبية التي تنتج سلعا مماثلة، بسبب ظروف نشأتها ونموها في المرحلة الأولى، ويكون ذلك عن طريق حمايتها جمركيا خاصة للصناعات التي تتوافر لقيامها عوامل النجاح؛

- **تنويع الإنتاج الصناعي:** ضرورة تسخير السياسة الجمركية في إقامة عدد كبير من الصناعات بحجة جعل الاقتصاد الوطني متوازنا ووقايته من حالة الكساد التي قد تحدث في الصناعة الواحدة أو الصناعات القليلة التي تتخصص فيها الدول في حالة الأخذ بسياسة حرية التجارة؛

- **تقييد التجارة من أجل مستوى التوظيف:** إن الرسوم الجمركية العالية تقلل الواردات، وتشجع بذلك على توسع الصناعات الداخلية ويكون الأثر المباشر لذلك استيعاب الأعداد العاطلة من العمال، بالإضافة إلى تشغيل الموارد الاقتصادية الأخرى؛

- **توفير عدالة توزيع الدخل الوطني:** عندما نمحي أنشطة اقتصادية تعتمد على عنصر العمل بنسبة مرتفعة فإنها تزيد من نصيب القوى العاملة في الناتج الوطني؛

- **الرسوم الجمركية كوسيلة لمكافحة الإغراق:** كثيرا ما تلجأ بعض الدول إلى بيع منتجاتها في الأسواق الخارجية بسعر يقل عن سعر بيعها في الأسواق الداخلية وقد يصل التمييز في الأسعار إلى حد البيع في الخارج بسعر يقل عن سعر التكاليف الإنتاج وتعرف هذه السياسة باسم "سياسة الإغراق" وتستعمل بغرض غزو الأسواق الخارجية وتعتبر نوعا من التمييز الاحتكاري لهذا فإن الدولة تلجأ دائما إلى حماية صناعتها الوطنية من أثر سياسة الإغراق؛

- **علاج العجز في ميزان المدفوعات:** ويتم ذلك عن طريق فرض الرسوم الجمركية المرتفعة على الواردات من السلع الكمالية والتخفيف منها أو إلغائها على الواردات من السلع الإنتاجية وبذلك تقل الواردات فيقل الطلب على العملة الأجنبية؛

- **الأمن الوطني:** إن التخصص في الصناعة ينطوي على خطر في حالة نشوب حرب أو أزمات دولية، وهذا ما يفرض على البلدان الاحتفاظ ببعض القدرات الإنتاجية لتلك المنتجات، التي تسمح لها في حالة وقوع نزاع مع الخارج بنوع من الاكتفاء الذاتي حتى تستطيع حماية استقرارها واستقلالها.

وإن في انتشار جائحة كورونا في نهاية 2019، والحرب الروسية الأوكرانية في بداية 2022 والآثار الناجمة عنهما خاصة في مجال الامن الغذائي والامن الصحي خير دليل على هذا. (العكيلي، 2016)

### 5. تحليل العلاقة بين تطور حجم الواردات ووضعية الاحتياطات الأجنبية في الجزائر :

اقترح Robert Triffin عام 1947 نسبة الاحتياطات إلى الواردات (R/IM) مؤشر على كفاية الاحتياطات، لأن الواردات تعتبر من أهم متغيرات في بنود ميزان المدفوعات، ونظرا لصلتها الوثيقة بمستويات الاستهلاك المحلية والإنتاج الجاري والنمو الاقتصادي، يرى أنصار هذه الصيغة أن اللجوء إلى استخدام الاحتياطات يضمن للدولة تدفق وارداتها الضرورية ويجنبها السياسات الاقتصادية والاجتماعية غير المرغوبة، التي تضطر إلى تطبيقها في حالة عدم كفاية هذه الاحتياطات. وتقدر نسبة هذا المؤشر حوالي 30% من قيمة الواردات سنويا أو تغطية حجم الاحتياطات مدة 3 أشهر من الواردات، حيث تعد مستوى ملائما للاحتياطات.

لكن الظروف التي تمر بها البلدان النامية تتطلب زيادة هذا الرقم إلى 4 أو 5 أشهر، لذلك غالبا نجد أن الدول تعلن عن غطاء تغطية الواردات لفترة زمنية اعتمادا على ما تملكه من احتياطات الصرف الاجنبي والدافع لتكوين هذه الاحتياطات لا يكمن في ضمان تدفق الواردات، وإنما التحوط لمواجهة احتمالات العجز الطارئ في ميزان المدفوعات التي قد تنشأ إما بسبب تدهور حصيلة الصادرات و/أو زيادة أسعار الواردات أو تدهور شروط التبادل التجاري أو لأي سبب آخر (زايري، 2009، صفحة 48).

وبالمقابل فإن صادرات النفط والغاز تمثل أهم مصدر لاحتياطات النقد الاجنبي في الجزائر، بنسبة تقدر بحوالي 92%، وبذلك يتضح جليا مدى التبعية المفرطة للمحروقات كقطاع رئيسي في الاقتصاد الجزائري يساهم في تراكم الاحتياطات الأجنبية، مع تراخي وتدهور باقي القطاعات الاقتصادية الإنتاجية الأخرى المعنية بعملية التصدير مثل قطاع الفلاحة والصناعة وغيرها من القطاعات الهامة، وهذا ما يدعى في أدبيات الاقتصاد بأعراض المرض الهولندي.

إن سيطرة القطاع النفطي ونموه أدى إلى زيادة الاحتياطات الأجنبية، لكن في نفس الوقت أدى إلى تزايد وتيرة الاستيراد بتزايد العائدات من المحروقات. (موزوي ، 2018، صفحة 118) حيث بلغت قيمة الواردات أقصى قيمة لها خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى غاية 1998 في عام 1995 بحوالي 10.10 مليار دولار والسبب في ذلك ليس الرفع من حجم الواردات، بقدر ما هو راجع إلى ارتفاع أسعار المواد المستوردة خاصة الحبوب، وانخفاض سعر صرف الدولار بالنسبة لبقية العملات، لكن إبتداء من عام 1998 إلى غاية 2015 شهدت الواردات تزايد مستمر، أي مرور أكثر من (18) سنة من الارتفاع دون انقطاع للواردات من السلع والخدمات، مع تسارع حاد انطلاقا من عام 2008 بحوالي 44.47% مقارنة بعام 2007، باستثناء الركود النسبي المسجل في عام 2009، بسبب تقلص إيرادات الجزائر نتيجة للالزمة المالية العالمية والركود الاقتصادي العالمي وبالتالي انخفاض الطلب على المحروقات، ووصول حجم الواردات إلى أقصى قيمة خلال فترة الدراسة عام 2014 بحوالي 59.67 مليار

## تقييم فعالية سياسة تقييد الواردات في التخفيف من الأزمة المالية في الجزائر

دولار، أي ما يمثل أكثر من 06 اضعاف عن مستواها في عام 2000 (9.30 مليار دولار) (سويح، 2019، صفحة 175).

يرجع العجز المستمر لحساب الجاري في ميزان المدفوعات منذ 2014-2020 إلى المستوى المتدني بسبب تدهور أسعار النفط في الأسواق الدولية، وكذلك إلى المستوى المرتفع جدا للواردات، التي إزدادت بنسبة تفوق 40% بين 2010 و 2014.

وفي وضعية تتميز بضعف مستويات تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر وغياب التمويل الخارجي للاستثمارات المحلية (الدين الخارجي)، تم تمويل هذه العجزات بشكل شبه حصري عن طريق السحب من احتياطات الصرف الأجنبي، وهذا ما يفسر التآكل السريع لهذه الاحتياطات، التي أنخفض مخزونها بنسبة تقارب 53% بين نهاية 2017 ونهاية 2021. (بنك الجزائر، 2021، الصفحات 78-79)

الجدول رقم 01: تطور معدل تغطية حجم الاحتياطات الصرف الاجنبي للواردات

السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
الواردات	59.67	52.65	49.44	48.98	47.59	43.80	35.42	37.40
أسعار م.ت النفط	90.7	49.7	42.7	51.9	65.6	56.1	38.6	73.2
الاحتياطات الأجنبية	178.93	144.67	114.13	97.33	79.88	63.76	48.17	45.30
عدد اشهر استيراد	30.08	27.17	22.75	19.43	15.95	13.88	13.48	12.28

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر 2014-2021

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ تآكل الاحتياطات الأجنبية منذ عام 2014 إلى غاية عام 2021 بسبب تدهور أسعار النفط، وبالرغم من تحسن هذه الأخيرة فيما بعد تحسنا طفيفا إلا أن الاحتياطات ظلت في تناقص مستمر. وفي المقابل حجم الواردات كبير رغم الإنخفاض المسجل بحولي 20 مليار دولار في عام 2021 مقارنة 2014. ناهيك عن ضعف مساهمة الصادرات خارج المحروقات في زيادة الاحتياطات الأجنبية كل هذا سبب أزمة مالية تصدت لها الجزائر بعدة إجراءات، أهمها عقلنة الواردات من السلع والخدمات، من خلال جعلها تقتصر على الاحتياجات الحقيقية للسوق الوطنية، لوقف نزيف وتآكل الاحتياطي الاجنبي من خلال اعتماد عدة آليات لتقليص الاستيراد أهمها نظام رخص الاستيراد.

### 6. قياس العلاقة بين تطور حجم الواردات و رصيد النقد الاجنبي في الجزائر:

1.6 التعريف بمتغيرات الدراسة: يلخص الجدول التالي رموز المتغيرات محل الدراسة والتي تم استعمالها في تقدير المعادلات الاحصائية:

الجدول 02: التعريف برموز متغيرات الدراسة

الرمز	المتغيرات	الرقم
-------	-----------	-------



IMP	الواردات	1
RESER	احتياطات الصرف الاجنبي	2

المصدر: من إعداد الباحثين

سنعتمد على معطيات وبيانات سنوية تخص الاقتصاد الجزائري خلال فترة الدراسة وذلك بالاعتماد على مصادر رسمية ذات الاختصاص تتمثل في تقارير وبيانات وزارة المالية وبنك خلال المدى الزمني الممتد من ( 1990-2021).

## 2.6 اختبار جذر الوحدة:

الجدول رقم 03: إختبار جذر الوحدة ADF عند المستوى ( عند مستوى دلالة 5%)

بدون حد ثابت واتجاه زمني None		بحد ثابت واتجاه زمني intercept Trend and			بحد ثابت Intercept		المتغيرات		
القرار	القيمة الجدولية	القيمة المحسوبة	القرار	القيمة الجدولية	القيمة المحسوبة	القرار		القيمة الجدولية	القيمة المحسوبة
مستقرة	1.952	0.192	مستقرة	3.603	3.951	غير مستقرة	2.960	0.815	IMP
غير مستقر	1.952	1.4333	مستقرة	3.603	4.254	غير مستقرة	2.963	2.260	RESER

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج eviews10

يلاحظ من النتائج في الجدول رقم (03) أن أغلب متغيرات الدراسة غير مستقرة عند المستوى، لأن القيمة المحسوبة أقل من القيمة الجدولية، وهذا ما يؤكد قبول فرضية احتواء السلاسل الزمنية على جذر الوحدة عند المستوى الأصلي، أي أنها غير مستقرة، ومنه سيتم الانتقال إلى الاختبار عند مستوى الفرق الاول كما هو موضح في الجدول الموالي:

الجدول رقم 04: إختبار جذر الوحدة ADF عند الفرق الاول ( عند مستوى دلالة 5%)

بدون حد ثابت واتجاه زمني None		بحد ثابت واتجاه زمني intercept Trend and			بحد ثابت Intercept		المتغيرات		
القرار	القيمة الجدولية	القيمة المحسوبة	القرار	القيمة الجدولية	القيمة المحسوبة	القرار		القيمة الجدولية	القيمة المحسوبة
مستقرة	1.952	3.676	مستقرة	3.568	3.808	مستقرة	2.963	3.805	IMP
غير مستقر	1.952	1.617	مستقرة	3.622	4.571	مستقرة	2.998	4.411	RESER

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج eviews10

من خلال الجدول رقم (04) يتضح أنه عند الفروق الأولى تكون السلاسل الزمنية مستقرة عند سلسلة الواردات فقط، إما سلسلة الاحتياطي الصرف الاجنبي غير مستقرة، لأن القيمة المحسوبة لإحصائية ADF أقل من القيم

## تقييم فعالية سياسة تقييد الواردات في التخفيف من الأزمة المالية في الجزائر

الجدولية عند عتبة 5%، مما يعني قبول فرضية وجود جذر الوحدة وهذا ما يدفعنا إلى الانتقال إلى الاختبار في الفرق الثاني، كما يوضحه الجدول الموالي رقم (05):

الجدول رقم 05: إختبار جذر الوحدة ADF عند الفرق الثاني ( عند مستوى دلالة 5% )

بدون حد ثابت واتجاه زمني None			بحد ثابت واتجاه زمني intercept Trend and			بحد ثابت Intercept			المتغيرات
القرار	القيمة الجدولية	القيمة المحسوبة	القرار	القيمة الجدولية	القيمة المحسوبة	القرار	القيمة الجدولية	القيمة المحسوبة	
مستقرة	1.952	4.389	مستقرة	3.574	4.206	مستقرة	2.967	4.303	RESER

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج eviews10

تشير النتائج المتحصل عليها عند إجراء الاختبار عند الفرق الثاني يتضح استقرار سلسلة الاحتياطي الصرف الاجنبي، وبذلك يمكن إجراء اختبار نموذج الـ VAR.

**3.6 تحديد وتقدير نموذج VAR:** قبل القيام باختبار الـ VAR نقوم بتحديد فترات الابطاء، التي يتضمنها النموذج ويتم اختيارها انطلاقا من معايير مختلفة وسوف نستخدم منها: Final، Hannan and Quinn، Schwarz، Akaik، LR، Prediction Error. ويتم اختيار فترة الابطاء المثلى على أساس أقل قيمة للاختبارات، ومن خلال النتائج الموضحة في الجدول 06 يتضح أن فترة الابطاء المثلى 3، تتناسب نموذج قصير المدى.

الجدول رقم 06: المعايير المعتمد لتحديد فترة الابطاء المثلى.

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-190.2160	NA	9046.822	14.78585	14.88262	14.81372
1	-166.7816	41.46085	2032.871	13.29089	13.58122	13.37450
2	-152.8760	22.46286*	956.1080	12.52893	13.01281*	12.66827
3	-147.3141	8.128945	862.8487*	12.40878*	13.08622	12.60386*

\* تشير إلى فترة الابطاء المختارة بواسطة المعيار

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج eviews10

سوف نحاول نمذجة هذه العلاقة باستخدام متجهات الارتباط الذاتي تم اقتراحه من طرف Sims عام 1980 من خلال مقاله (Christopher A, 1980)، حيث إعترض هذا الأخير على التمييز بين المتغيرات الداخلية والخارجية، بمعنى أن المتغيرات تعامل جميعها على أنها متغيرات داخلية، ويعتمد كل متغير على القيم السابقة له والقيم السابقة للمتغيرات الأخرى ووفقا لفترات التباطؤ المحددة (مجلخ، 2016)، وجاءت نماذج VAR كبديل للمعادلات الآنية التي تعرضت إلى انتقادات كثيرة ولاسيما ضعف التنبؤات الناتجة عنها في ظل بيئة إقتصادية معقدة، لهذا النوع من النماذج التنبؤية، فلقد أثبتت الاختلالات الإقتصادية عدم صلاحيتها بسبب آنية العلاقات التي تربط بين المتغيرات الاقتصادية وعدم أخذه بعين الاعتبار ديناميكية (حركية) نظام المعادلات القياسية. وفي ما يلي نتائج التقدير بالاعتماد على (الملحق رقم 02.01):

$$\text{DDRESER} = - 2.723*\text{DIMP}(-1) - 1.350*\text{DIMP}(-2) + 0.784*\text{DIMP}(-3) + 1.944*\text{DDRESER}(-1) - 1.048*\text{DDRESER}(-2) + 0.334*\text{DDRESER}(-3) + 2.180 \dots \dots \dots (02)$$

$$() = 57.582, \text{Pro (F-sta)} = 0.000, R^2 = 0.9452, \overline{R^2} = 0.9288 \quad n = 27 \quad F_{cal}$$

أ. التفسير الإحصائي للنموذج: سنركز في تحليلنا على المعادلة رقم 02 فقط (أنظر الملحق رقم 01)، وذلك لمتطلبات أهداف الدراسة، التي تقتضي دراسة أثر حجم الواردات على حجم احتياطات الصرف الأجنبية ومدى تأثير ذلك على الوضع المالي والاقتصادي في الجزائر خاصة في ظل تقلبات أسعار النفط عالميا. ومن خلال نتائج التقدير نلاحظ أن قيمة معامل التحديد  $R^2$  مقبولة جدا، مما يدل على أن الواردات تفسر حجم احتياطي الصرف الأجنبي بنسبة 94.52%، وهي نسبة كبيرة، تدل على مدى ارتباط وتأثر حجم احتياطات الصرف الأجنبي في الجزائر بحجم الواردات، والباقي راجع إلى عوامل أخرى لم تدرج في النموذج، وعند إجراء اختبار ستودنت يتبين أن المعنوية الجزئية للنموذج محققة لمعلمة حجم الواردات عند مستوى 5%، وتشير إحصائية فيشر F إلى إن النموذج يتمتع بمعنوية كلية عند 5%، لأن القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية أي أن النموذج يتمتع بمعنوية كلية وبالتالي مقبول إحصائيا. (أنظر الملحق رقم 02)

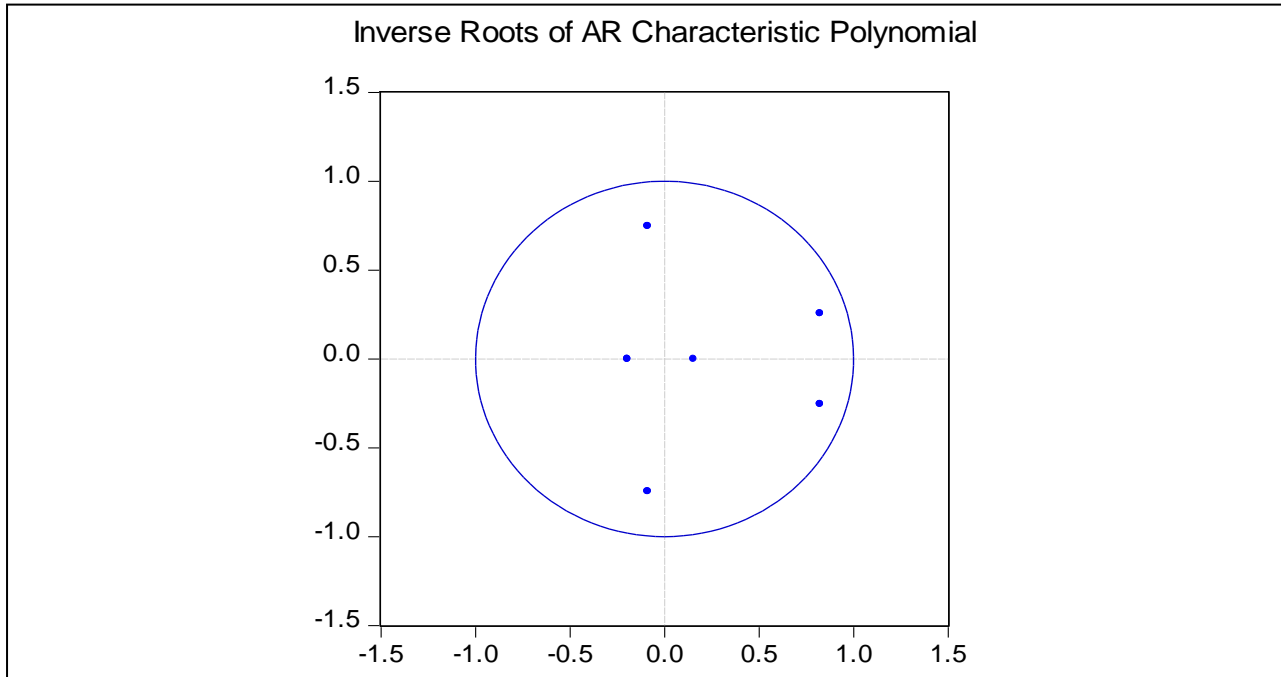
ب. التفسير الاقتصادي للنموذج: من خلال فحص إشارات ومعلومات النموذج نجد أن إشارة معامل الواردات سالبة في الفترة الأولى والثانية، أي هناك علاقة عكسية بين حجم الواردات وحجم احتياطات الصرف الأجنبي بينهما في المدى القصير، وهذا يتوافق مع النظرية الاقتصادية، بمعنى أنه كلما انخفضت الواردات إرتفع حجم احتياطي الصرف الأجنبي، أو بعبارة أدق لم يتأكل وبقي محافظا على رصيده، لأن مصدر هذا الأخير هي مداخيل المحروقات بنسبة 95%، والباقي يرجع إلى صادرات خارج قطاع المحروقات بنسبة 5%، وحجم النقد الأجنبي وتراكمه يعتبر صمام إمان للوضع المالي للدولة، خاصة فيما يتعلق بتسوية مدفوعات الواردات مع العالم الخارجي، والتحويلات إلى الخارج، والمتمثلة أساسا في تحويل أرباح المستثمرين الأجانب نحو الخارج، كل هذا يتم عن طريق النقد الأجنبي وليس الدينار الجزائري. وهنا تكمن أهمية المحافظة عليه وتنويع مصادره.

أما في الفترة الثالثة نجد أن هناك علاقة طردية بين حجم الواردات واحتياطي الصرف الأجنبي، لأن إشارة معامل الواردات موجبة، أي كلما زادت الواردات زاد حجم الاحتياطي من الصرف الأجنبي، وهذا قد يناقض الواقع الاقتصادي، لكن يمكن تفسير هذا، أنه مع تزامن زيادة الواردات هناك زيادة أكبر في أسعار المحروقات وبالتالي لم يتأثر الاحتياطي الأجنبي، خاصة إذا كانت أسعار السلع والخدمات في الأسواق الدولية منخفضة (الميل الحدي للاستيراد أقل من الزيادة في حجم النقد الأجنبي).

ج. اختبار استقراره النموذج: من خلال اختبار استقرارية النموذج تحصلنا على الشكل التالي:

الشكل رقم 1: اختبار استقرار لنموذج VAR

## تقييم فعالية سياسة تقييد الواردات في التخفيف من الأزمة المالية في الجزائر



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج eviews10

تشير نتائج اختبار الاستقرار أعلاه، أن النموذج المقدر يحقق شروط الاستقرار، إذ أن معظم المعاملات أصغر من الواحد، وجميع الجذور تقع داخل دائرة الوحدة.  
د. اختبار عدم ثبات التباين: من أجل اختبار مشكلة عدم ثبات تباين تجانس الخطأ المقدر تم الاعتماد على اختبار white والنتائج موضحة في الجدول التالي :

الجدول رقم 07 : اختبار عدم ثبات التباين

VAR Residual Heteroskedasticity Tests: No Cross Terms (only levels and squares)		
Chi-sq	Df	Prob
23.722	36	0.9422

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج eviews10

تؤكد نتائج اختبار white على خلو النموذج من مشكلة عدم ثبات التباين، لأن قيمتها لاحتمالية أكبر من 5%، وبالتالي نقبل بالفرض الصفري سلسلة البواقي لها تباين متجانس.  
هـ. اختبار الارتباط الذاتي: يمكن التأكد انه لا يوجد ارتباط ذاتي بين بواقي النموذج من خلال استخدام اختبري LM حيث الفرضية الصفرية تقر بعدم وجود ارتباط ذاتي بين بواقي النموذج. ونتائج الاختبار ملخصة في الجدول التالي:

الجدول رقم 08: نتائج اختبار LM

VAR Residual Portmanteau Tests for Autocorrelations  
Null Hypothesis: No residual autocorrelations up to lag h

Lags	Q-Stat	Df		Adj Q-Stat	Prob
1	1.255461	---	---	1.303748	---
2	5.254504	---	---	5.622715	---
3	5.741901	---	---	6.171036	---
4	6.186624	4	0.1530	6.693103	0.1856
5	9.398568	8	0.2232	10.63503	0.3098

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج eviews10

من خلال النتائج يتبين أن القيمة الاحتمالية وعند درجة التأخير هي أكبر من القيم الحرجة عند مستوى 05% وهو ما يقودنا إلى قبول الفرضية الصفرية بأن البواقي النموذج لا يوجد بها ارتباط ذاتي.

و. اختبار التوزيع الطبيعي: للكشف عن طبيعة توزيع بواقي النموذج، نستخدم اختبار Jarque-Bura والنتائج موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم 09: اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي (Jarque-Bura)

Component	Jarque-Bura	Df	Prob
1	0.361762	2	0.8345
2	0.380941	2	0.8266
Joint	0.742704	4	0.9460

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج eviews10

من خلال نتائج الاختبار نجد أن القيمة الاحتمالية أكبر من 5% ، وبالتالي نقبل الفرضية العدمية بأن سلسلة توزيع البواقي تتبع التوزيع الطبيعي.

4.6 اختبار السببية: يمكن من خلال هذا الاختبار بين المتغيرات من تحديد اتجاه التأثير من خلال العلاقات السببية وذلك باستخدام لـ **Var Granger Causality/Block Exogeneity Wald Tests** في نموذج الانحدار الذاتي، ان اختبار السببية لـ **Toda Yamamoto** يعالج اختلاف درجات التكامل المختلفة وهو اختبار للسببية طويلة المدى. وبعد تحديد عدد الإبطاءات المناسبة لنموذج VAR، نضيف إلى ذلك كل المتغيرات بإبطاء هو  $(k + d_{max})$  حيث  $k$  عدد الإبطاءات المقترحة، و  $d_{max}$  هي أعلى رتبة استقرار للسلاسل الزمنية المستخدمة في النموذج والمقدرة من خلال اختبارات جذر الوحدة. وبالتالي في نموذجنا  $(3+2)=5$  وعليه كانت نتائج هذا الاختبار على النحو التالي:

الجدول 11: اختبار السببية

VAR Granger Causality/Block Exogeneity Wald Tests

## تقييم فعالية سياسة تقييد الواردات في التخفيف من الأزمة المالية في الجزائر

Dependent variable: RESER			
Excluded	Chi-sq	Df	Prob
IMP	17.66144	5	0.0034
ALL	17.66144	5	0.0034
Dependent variable: IMP			
Excluded	Chi-sq	Df	Prob
RESER	38.63471	5	0.0000
ALL	38.63471	5	0.0000

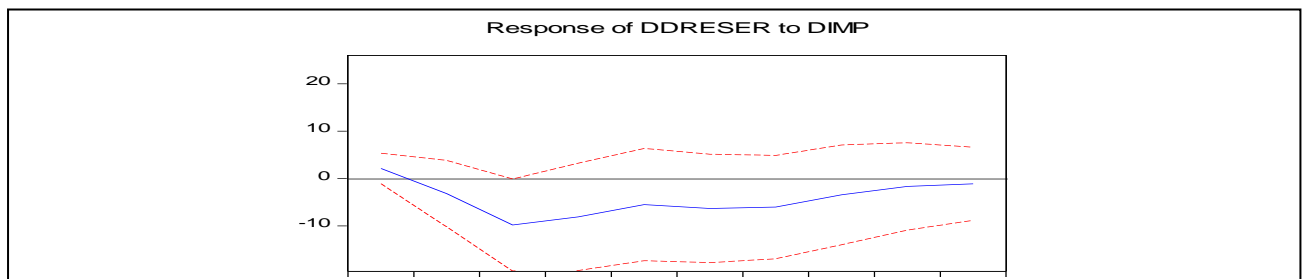
المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج views10

نلاحظ من خلال نتائج السببية لـ Var Granger Causality/Block Exogeneity Wald Tests الموضحة في الجدول أعلاه، أن هناك سببية بين احتياطي الصرف الاجنبي وحجم الواردات في الاتجاهين باحتمال رفض اقل من 5%، بمعنى أن الواردات تسبب في حجم الاحتياطات الصرف الاجنبي، وفي المقابل فان الاحتياطي الاجنبي يسبب في حجم الواردات أي توجد علاقة بين المتغيرين في كلا الاتجاهين.

5.6 تحليل دوال الاستجابة الدفعية: إن نماذج الانحدار الذاتي VAR تسمح بتحليل الصدمات العشوائية من خلال قياس أثر التغير المفاجئ في متغيرة ما على باقي المتغيرات. وحسب تقدير دالة الاستجابة الفورية الممتدة على افق عشر سنوات كما يلي:

استجابة معدل احتياطات الصرف الاجنبي لتغير في حجم الواردات: إن حدوث صدمة هيكلية ايجابية واحدة في حجم الواردات مقدرة بـ انحراف معياري واحد، سيكون لها أثر ايجابي على حجم الاحتياطي من الصرف الاجنبي بـ 2.68+ في الفترة الاولى، ثم ابتداء من الفترة الثانية يصل إلى -3.17 أي ينخفض مقارنة بالفترة الأولى ويظل في هذا الانخفاض والتذبذب إلى أن يصل إلى -1.10 نهاية الفترة العاشرة والاخيرة، وهذا يدل على العلاقة القوية والمباشرة بين حجم احتياطات الصرف الاجنبي وحجم الواردات، فكلما زادت الواردات تناقص وتآكل الاحتياطات الأجنبية، لأن تسوية هذه الاخيرة لا يتم إلا عن طريق النقد الاجنبي مع العالم الخارجي وهذا يعكس مدى إستجابة وتأثر حجم النقد الاجنبي سلبا بزيادة حجم الواردات خاصة في المدى القصير لصدمات حجم الواردات والعكس صحيح. (الملحق رقم 03).

الشكل رقم 02: استجابة معدل احتياطات الصرف الاجنبي لتغير في حجم الواردات



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج eviews10

**6.6 تحليل تجزئة التباين:** حسب نتائج تحليل التباين في الملحق رقم 04، نجد أن جل التغيرات في حجم الاحتياطات الأجنبية في الفترة الثانية ناتجة عن تقلبات المتغير نفسه بتباين قدره 85.12%، ثم تبدأ هذه النسبة في انخفاض تدريجياً إلى أن تصل 56.13% في نهاية الفترة العاشرة، أما مقدار التغير في المتغير الواردات يقدر ب 43.86%، تدل هذه النتيجة على أن معدلات الاحتياطات الأجنبية تتأثر بحجم الواردات. هذه النتائج جاءت مدعمة لاختبارات تحليل دوال الاستجابة الدفعية ونتائج السببية.

### 7. تقييم السياسات التجارية الحمائية المنتهجة من طرف الجزائر:

تعرضت السياسات التجارية الحمائية لعدة انتقادات، خاصة من طرف المنظمة العالمية للتجارة والصندوق النقد الدولي والبنك العالمي، حيث يرى هذا الأخير أنه بدلاً من التركيز على تقييد الواردات وكبحها، فإن نجاح الاقتصادات الآسيوية القائمة على التصدير، مثل كوريا الجنوبية حول تركيز نموذج التنمية الاقتصادية من تثبيط الواردات إلى تنشيط الصادرات، وعلى نقل التكنولوجيا نتيجة للاستثمار الأجنبي المباشر تدريجياً، ومع تغير سياسات تشجع التجارة لمساندة الصناعات المحلية إلى سياسات تهدف إلى تحويل اقتصاديات الدول إلى منصات للشركات المتعددة الجنسيات، من أجل الاندماج في الأسواق العالمية.

وبدلاً من تعزيز الإنتاج المحلي كما تصوّر الاقتصادي بريبيش، خلقت هذه الموروثات صناعات رأسمالية تقوم على المحاباة، فقيدت من مستوى المنافسة في العديد من القطاعات الاقتصادية وعززت من الاعتماد على الواردات، وانتهت حلقات التحرر الاقتصادي بنقل الملكية من الدولة إلى الاحتكارات الخاصة. (رياح، 2019).

إن سياسة تقييد الاستيراد لا بد أن يكملها ما يسمى بسياسة إحلال الواردات، وذلك بأن يقوم الجهاز الإنتاجي المحلي بزيادة القدرة الإنتاجية للبلد، وهذا يتطلب مرونة غير متوفرة لدى قطاعا الصناعة والزراعة بالجزائر، حيث يتم استيراد المعدات والآلات، ومستلزمات الإنتاج، فضلاً عن غياب إنتاج التكنولوجيا. وقد يؤدي هذا إلى انتقال أمراض القطاع العام إلى القطاع الخاص، من القيام بعمليات احتكار ومضاربات والتركيز على القطاعات الاقتصادية ذات العائد السريع والمرتفع، وإهمال احتياجات المجتمع الضرورية، وبالتالي السؤال الذي يطرح نفسه هنا: هل قطاعا الصناعة والزراعة بالجزائر قادران خلال فترة المنع على توفير احتياجات المجتمع من السلع

التي تم منع استيرادها؟ وبنفس الجودة أو بمستويات قريبة منها؟ (الصاوي، 2018)

أما فيما يخص الحفاظ على الاحتياطات الصرف الأجنبي من التآكل والذي يعد أهم أهداف تقييد الواردات في الجزائر، فيلاحظ أنه في الوقت الذي تستهدف فيه السياسات التجارية الجزائرية تراجع قيمة الواردات لم يتم

## تقييم فعالية سياسة تقييد الواردات في التخفيف من الأزمة المالية في الجزائر

الحفاظ على احتياطي البلاد من النقد الأجنبي عند وضعه الحالي، ففي عام 2015 وهو العام الذي صدرت فيه مراسيم رخص الاستيراد والتقليل منه، كان رصيد النقد الأجنبي حوالي 144.67 مليار دولار ليصبح بعد تقييد بعض الواردات 45.30 مليار دولار في 2021.

### 8. الخاتمة:

من خلال ما سبق يمكن القول أن الجزائر سعت إلى مجابهة التدهور الكبير في أسعار النفط ، والتخفيف من الأزمة المالية، باعتماد عدة سياسات ، أهمها السياسة التجارية الحمائية كآلية لتقليص الواردات خاصة منها الكمالية والتي يمكن ان تنتج محليا، وتخفيض فاتورة المدفوعات الخارجية كمحاولة للحفاظ على احتياطي الصرف الأجنبي لضمان التدفق الدوري للواردات الضرورية والأساسية وتسوية المعاملات الخارجية.

أسفرت نتائج الدراسة القياسية، على وجود علاقة ارتباط قوية بين تطور حجم الواردات وحجم النقد الأجنبي في الجزائر بنسبه تقدر:  $R^2 = 94.52$  ، كما أن حدوث صدمة هيكلية ايجابية واحدة في حجم الواردات مقدرة ب انحراف معياري واحد، سيكون لها أثر ايجابي على حجم الاحتياطي من الصرف الأجنبي ب 2.68+ في الفترة الاولى، ثم ابتداء من الفترة الثانية يصل إلى 3.17- أي ينخفض مقارنة بالفترة الاولى، ويظل في هذا الانخفاض والتذبذب إلى أن يصل 1.10- نهاية الفترة العاشرة والاخيرة، وهذا يدل على العلاقة القوية والمباشرة بين حجم احتياطات الصرف الأجنبي وحجم الواردات في المدى القصير .

ومن نتائج تقييد الواردات هو ارتفاع أسعار عدة مواد و سلع بسبب نقص العرض، وعدم مرونة الجهاز الإنتاجي المحلي في تعويض هذه السلع، فمثلا منع استيراد السيارات أدى إلى ارتفاع أسعارها بنحو 50% واحيانا أكثر، ونفس الامر يتعلق بمواد البناء والخشب ومواد التجميل والمواد الغذائية والادوية وغيرها من السلع بل وندرتها واختفائها أحيانا مثل مادة الحليب وبعض الادوية الضرورية وقطع غيار السيارات وان وجدت فهي تقتصر لمعايير للجودة والسلامة. كل هذا ساهم في زيادة معدلات التضخم وتدهور القوة الشرائية، وبالتالي انتقال عبء هذه السياسة إلى عائق الشرائح الأدنى دخلا والأقل قدرة على تحمله، والأسوأ من ذلك كله هو أنه قد تكون سياسة تقييد الواردات غير فعالة في تحقيق أهدافها، خاصة في تنشيط الإنتاج المحلي وتعزيز الصادرات خارج قطاع المحروقات والحفاظ على رصيد النقد الأجنبي الذي استمر في الانخفاض إلى غاية عام 2021، وبذلك نثبت عدم صحة الفرضية الأولى بعدم مرونة الجهاز الإنتاجي لتعويض انخفاض عرض السلع الناجم عن منع الاستيراد، إما فيما يخص الفرضية الثانية في تحقيق السياسة الحمائية لجميع أهدافها، فتبين عدم صحتها بشكل مطلق - باستثناء تحقيق تقليص عجز الميزان التجاري- وعدم القدرة على التحكم في استنزاف وتآكل الاحتياطات الأجنبية التي بلغت نهاية 2021 حوالي 45 مليار دولار بعد ان كانت 178 دولار في 2014، حيث لايزال الطلب على الواردات مرتفعا رغم تقلصها، بهدف تغطية العجز في عدة مواد ضرورية كالخليب والادوية واعلاف المواشي والسيارات والسلع الوسيطة التي تدخل في عملية الإنتاج وغيرها، بسبب ضعف الإنتاج المحلي. لذا لا يمكن الاستمرار في اتباع السياسات الحمائية لفترات طويلة، خاصة في ظل سياسات الانفتاح الاقتصادي والتزام الدولة



بواجباتها تجاه منظمة التجارة العالمية، لهذا يجب أن تكون السياسة الحمائية مؤقتة وربما على بعض الصناعات الاستراتيجية دون الأخرى، ولكي تؤدي هذه السياسات المؤقتة ثمارها لا بد من الأخذ في الاعتبار الضوابط والتوصيات الآتية:

- أن تكون الحماية مؤقتة وليست دائمة؛
  - أن تكون معتدلة ولا يتضرر منها المستهلك بشكل كبير؛
  - أن تكون الصناعة المحمية من الصناعات التي تتوفر لها فرص النجاح.
- لكن الواقع العملي أوجب الأخذ بعين الاعتبار، أن بعض أصحاب المشروعات المحلية المستفيدين من منع الاستيراد، أخذوا يطالبون الدولة بإبقاء هذه الإجراءات التقييدية، بل وزيادة حدتها، لزيادة أرباحهم وتجنب السلع الأجنبية المنافسة، الأمر الذي أضر كثيرا بفرص تحسين المنتجات الوطنية وتقليل تكاليفها لأنها تستند إلى السياسات الحمائية التي قد تقتل روح التطوير والتحسين وهما أساس النجاح لأي مشروع إنتاجي، بل في بعض الأحيان قد يتحول صاحب الصناعة المحلية إلى محتكر كبير، مما يتعين إحكام الرقابة على سياسات تسعيره ومبيعاته إبان تلك فترات الحماية. (عبد الحفيظ، 2022)

## 9. قائمة المراجع:

### المؤلفات

معروف هويشار. (2006). تحليل الاقتصاد الدولي. عمان، عمان: دار جرير.

### الاطروحات:

- جمال سويح. (2019). دراسة أثر تغير معدلات التضخم على سعر الصرف دراسة حالة الجزائر 1990-2016 (أطروحة دكتوراه). 175. الاغواط، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.
- محمد مدياني. (2009). دراسة قياسية للواردات في الجزائر خلال الفترة (1970-2006) (رسالة ماجستير). 21-24. (جامعة الجزائر، المحرر) كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، الجزائر.

### المقالات:

بلقاسم زايري. (01 06, 2009). كفاية الاحتياطات الدولية في الاقتصاد الجزائري. مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، صفحة 48.

مجلخ بس. (2016). دراسة قياسية لمشكلة البطالة في الجزائر خلال 1985-2014 مجلة اداء المؤسسات الجزائرية 154 p. (09)

رشيدة شعبان شامي. (01 04, 2007). الحماية التجارية بين النظرية والتطبيق. مجلة الحقوق والعلوم الانسانية - دراسات اقتصادية-، الصفحات 04-05.

عائشة موزاوي. (2018). تأثير تقلبات أسعار النفط على إحتياطي الصرف في الجزائر. مجلة الاقتصاد والتنمية، 06(02)، صفحة 118

### التقارير

## تقييم فعالية سياسة تقييد الواردات في التخفيف من الأزمة المالية في الجزائر

بنك الجزائر. (2021). التقرير السنوي التطور الاقتصادي والنقدي في الجزائر. الجزائر: بنك الجزائر.  
الانترنت:

أرزقي رباح. (09 09, 2019). لجنة الواردات (بدون مناقسة محلية). تاريخ الاسترداد 12 29, 2022، من مدونات البنك الدولي:  
<https://blogs.worldbank.org/ar/arabvoices/curse-uncontested-imports>

الجزيرة. (29 أوت, 2016). ماهية الحمائية. تاريخ الاسترداد 30 ديسمبر, 2022، من الموسوعة - العالم -:  
<https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2016/8/29/%D9%85%D8%A7-%D9%87%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%85%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D8%A9>

حسام عبد الحفيظ. (23 01, 2022). سياسات حماية الصناعات الناشئة. تاريخ الاسترداد 12 30, 2022، من سبيد نيوز ( speed news):  
<https://speednews.org/%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A7%D8%AA-%D8%AD%D9%85%D8%A7%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%86%D8%A7%D8%B9%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%A7%D8%B4%D8%A6%D8%A9-%D8%A8%D8%B1%D9%86%D8%A7%D9%85>

دلال العكيلي. (19 12, 2016). الحمائية التجارية: مذهب اقتصادي لحماية الصناعة الوطنية. تاريخ الاسترداد 12 30, 2022، من شبكة النبا المعلوماتية:  
<https://annabaa.org/arabic/economicreports/9099>

عبد الحافظ الصاوي. (17 01, 2018). تقييد التجارة وفق التنمية بالجزائر. تاريخ الاسترداد 12 29, 2022، من مقالات اقتصاد - الجزيرة-:  
<https://mubasher.aljazeera.net/opinions/2018/1/17/%D8%AA%D9%82%D9%8A%D9%8A%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D8%B1%D8%A9-%D9%88%D9%81%D9%82%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%86%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1>

فواز زكرياء. (جانفي, 2001). نهج لبناء الإقتصاد الوطني: دراسة في فكر "فريدريك ليست". تاريخ الاسترداد 31 ديسمبر, 2022، من مجلة الدفاع الوطني:-  
<https://www.lebarmy.gov.lb/ar/content/%D9%86%D9%87%D8%AC-%D9%84%D8%A8%D9%86%D8%A7%D8%A1-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A-%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D8%B3%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D9%81%D9%83%D8%B1-%E2%80%9C%D9%81%D8%B1%D9%8A%D8%AF%D8%B1%D9%8A%D9%83-%D9%84%D9%8A%D8%B3%D8%AA%E2%80%9D>

المراجع باللغة الأجنبية:

Mucchielli, J.-I. (2005). *Economie intrnatoionale. paris: Dalloz.*

Christopher A, S. (1980, 06). *Macroeconomics and Reality. Econometrica, 48(01), pp. 1-48.*

10. ملاحق :

### الملحق رقم 01

VAR Model:

=====

$DIMP = C(1,1)*DIMP(-1) + C(1,2)*DIMP(-2) + C(1,3)*DIMP(-3) + C(1,4)*DDRESER(-1) + C(1,5)*DDRESER(-2) + C(1,6)*DDRESER(-3) + C(1,7)$

$DDRESER = C(2,1)*DIMP(-1) + C(2,2)*DIMP(-2) + C(2,3)*DIMP(-3) + C(2,4)*DDRESER(-1) + C(2,5)*DDRESER(-2) + C(2,6)*DDRESER(-3) + C(2,7)$

## الملحق رقم : 02

Dependent Variable: DDRESER

Method: Least Squares (Gauss-Newton / Marquardt steps)

Date: 12/29/22 Time: 10:51

Sample (adjusted): 1995 2021

Included observations: 27 after adjustments

DDRESER = C(8)\*DIMP(-1) + C(9)\*DIMP(-2) + C(10)\*DIMP(-3) + C(11)

\*DDRESER(-1) + C(12)\*DDRESER(-2) + C(13)\*DDRESER(-3) + C(14)

	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(8)	-2.723034	0.673743	-4.041653	0.0006
C(9)	-1.350704	0.921945	-1.465060	0.1584
C(10)	0.784647	0.928547	0.845027	0.4081
C(11)	1.944243	0.237163	8.197904	0.0000
C(12)	-1.048421	0.385280	-2.721190	0.0132
C(13)	0.334452	0.185167	1.806217	0.0860
C(14)	2.180237	2.242887	0.972067	0.3426
R-squared	0.945280	Mean dependent var		3.310000
Adjusted R-squared	0.928864	S.D. dependent var		31.78118
S.E. of regression	8.476489	Akaike info criterion		7.330884
Sum squared resid	1437.017	Schwarz criterion		7.666841
Log likelihood	-91.96693	Hannan-Quinn criter.		7.430782
F-statistic	57.58249	Durbin-Watson stat		1.811569
Prob(F-statistic)	0.000000			

## الملحق رقم 03

Response of DDRESER:

Period	DIMP	DDRESER
1	2.126132	8.205512
2	-3.173387	15.95351
3	-9.813404	16.39197
4	-8.083706	12.13391

الملحق رقم 04

Variance Decomposition of DDRESER:

Period	S.E.	DDRESER	DIMP
1	8.476489	100.0000	0.000000
2	18.34219	85.12805	14.87195
3	26.48463	66.45446	33.54554
4	30.23266	61.33196	38.66804
5	32.50536	60.52918	39.47082
6	34.46475	58.80039	41.19961
7	35.51391	56.90039	43.09961
8	35.77454	56.28754	43.71246
9	35.82204	56.14874	43.85126
10	35.84423	56.13809	43.86191